التوازن السلعي في الاقتصاد الإسلامي

د. احمد ياسين عبد

كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

يقصد بالتوازن السلعي تساوي الادخار مع الاستثمار، ولكل نظام اقتصادي رؤيته في كيفية تحقيق ذلك، فالاقتصاد الرأسمالي بالرغم من تطور نظرياته من الكلاسيكية إلى الكينزية كان يرى ان تساوي الادخار مع الاستثمار يحدث تلقائياً من خلال عمل سعر الفائدة الذي يصل الى حالة التوازن، وعندها يتساوى العرض الكلي، مع الطلب الكلي في حين ان الرؤية الإسلامية اختلفت عن الرؤية الرأسمالية، إذ ان الاقتصاد الإسلامي يحرم العمل بالفائدة وبالتالي فإن آلية النظام الرأسمالي لم تعد مقبولة، فإذا كان كينز يرى ان معدل الفائدة هو مكافأة ليتخلى الأفراد عن السيولة، فهذا يعني ان اكتناز الأموال يؤثر سلبياً على عملية الاستثمار وبالتالي على العرض الكلي، وإذا كان الكلاسيك يفضلون الإمساك عن الإنفاق من أجل زيادة المدخرات وبأنها هي التي تحقق معدلات النمو فان الاقتصاد الإسلامي يوجه سلوك الفرد إلى التوسط بين الادخار والاستهلاك، إذ أمر الفرد باتخاذ سلوك في الإنفاق إضافة إلى التدخل في كمية ونوع الحاجات وبالتالي فان الفرد سيوجه جزءاً من دخله نحو الادخار بعد إنفاق الجزء الآخر للحاجات، ثم وضع آليات تدفع بالفرد الى استثمار مدخراته من خلال تحريم الاكتناز وفرض الزكاة، ومن ثم يتحقق التوازن السلعي بآليات تختلف عما هي عليه في النظام الرأسمالي وهو ما حاول البحث إيضاحه.

وجرى تقسيم البحث الى مبحثين: الأول: مقومات التوازن الاقتصادي، والثاني: التوازن السلعي في ظل الاقتصاد الاسلامي. ثم الخاتمة فالمصادر.

المبحث الأول
مقومات التوازن

ان تحقيق التوازن يعد أحد معاني الاستقرار في النظرية الاقتصادية، وهو مطلوب في الأجلين القصير والطويل، الا انه يتركز في الأجل القصير على علاج التقلبات في النشاط الاقتصادي أما في الأجل الطويل فأنه يعني تحقيق حالة الاستخدام الكامل واستقرار الأسعار والنمو المستمر للاقتصاد ومع تحاشي التضخم والركود في الاقتصاد.

وإذا كان التوازن في جوهره هو توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي فان اي زيادة في الطلب على العرض تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وإذا عجز الإنتاج عن مجاراة هذا الطلب وتلبيته فان ذلك سيؤدي الى استمرار الارتفاع في مستوى الأسعار ومن ثم حدوث التضخم، في حين نجد ان زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي تؤدي الى انخفاض الأسعار وبالتالي حدوث الكساد الذي يترتب عليه البطالة.

لقد أثرت الرؤية الفلسفية لكل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي على وجود اختلافات في تجسيد مفهوم التوازن لكلا النظامين ويمكن توضيح ذلك بالنقاط الآتية:

أ. يهتم الاقتصاد الإسلامي بدراسة سلوك المستهلك في رؤيته لمفهوم التوازن بينما يهتم الاقتصاد الرأسمالي بتوازن المستهلك نفسه.

ب. يركز الاقتصاد الرأسمالي على الجانب المادي فقط في رؤيته الى الإنسان بينما يركز الاقتصاد الإسلامي على الجانب المادي والروحي.

ج. من اجل ان يحصل المستهلك على أقصى منفعة ممكنة يركز النظام الرأسمالي على مبدأ (التعظيم) في حين ان الاقتصاد الإسلامي ينظر في أن تقرير منفعة السلعة يكمن من كونها مشروعة ام لا.

د. يفرض الإيمان بالله على الإنسان حالة من الاطمئنان بأن الله خالقه سيكفيه في امر دينه ودنياه يقول تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ لكن في الاقتصاد الرأسمالي في ضوء مقولة الندرة لا يطمئن الإنسان في الحصول على حاجاته[1] حيث يعيش حالة من الاضطراب والصراع المحموم والتنافس غير المتكافيء مع مستقبل مجهول.

مقومات التوازن الاقتصادي

ان غاية الأنظمة الاقتصادية هو تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ولأجل ذلك فلا بد من الوصول بالاقتصاد الى حالة التوازن الذي يستند الى وجود مقومات لذلك اما مقومات التوازن في الاقتصاد الرأسمالي فيمكن إيجازها بما يلي:

١- **الملكية الفردية (الخاصة):**

خضع مفهوم الملكية في الاقتصاد الرأسمالي الى مبدأ الحرية الفردية التي من خلالها يكون الإنسان حراً في التصرف والتملك، ونتج عن هذا الموضوع ان سمح للفرد بأن يتملك جميع عناصر الإنتاج وغيرها من أشكال الثروة ويفسح المجال أمام كل فرد استغلال ملكيته وامكانته على الوجه الذي يروق له[٢].

حاول الاقتصاد الرأسمالي ان يحقق التوازن بين مصلحة الفرد والجماعة من خلال اطلاق حرية الفرد الا ان ذلك لم يتحقق بسبب سيطرة الروح الإنسانية للأفراد التي جعلت الجهد ينصب نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح، وكان الربح هو المعيار الذي يحكم كفاءة المشروع الرأسمالي وحسن أدائه وعن إمكانياته في زيادة الإنتاج وتوسعته[٣]، فإذا كان مفهوم الملكية من السمات والمعالم البارزة التي تميز الأنظمة الاقتصادية فان الاقتصاد الإسلامي لم ينظر الى الملكية من الزاوية الاقتصادية فقط وانما نظر اليها من زوايا متعددة بعضها فردي وبعضها اجتماعي واقعي وبعضها لحفظ التوازن بالشكل الذي يحفظ لنمط الحياة الإسلامية سمته المميزة[٤]، ومن اجل ذلك وضع الإسلام مبدأ الملكية المزدوجة ذات الاشكال المتعددة بدلاً من الشكل الواحد الذي أخذت به الرأسمالية، وان مفهوم الملكية في الاقتصاد الإسلامي يحدده الاستناد الى القرآن الكريم الذي يؤكد ان المالك الحقيقي هو الله تعالى ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ وفي ضوء ذلك تنقسم الملكية في الإسلام إلى:

أ- الملكية الخاصة.

ب- الملكية الاجتماعية.

ج- ملكية الدولة.

٢- **الحرية الاقتصادية:**

نادت الرأسمالية بالعدالة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعطاء الفرد الحرية المطلقة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتي بنيت على تعظيم اللذة والمنفعة المادية الفردية التي يترتب عليها وجود تناقض بين مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع والتي مهدت للفرد الرأسمالي ان يتخلص من كل القيود والحدود

الاجتماعية التي تفرض عادة لمصلحة المجتمع[٥]، مما أدى إلى سوء توزيع الدخل والثروة وبالتالي وجود طبقتان في المجتمع، اما في الاقتصاد الإسلامي فان حرية التملك لعناصر الإنتاج وحرية التعامل والتعاقد هي القاعدة، بينما تدخل ولي الأمر الاستثناء إذ كفل الإسلام هذه الحرية ان يتفق مسارها مع القواعد التي حددتها الشريعة لذلك والتي تتضمن ما يلي:

أ- الجمع بين مصلحة الفرد والمجتمع.

ب- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ج- التوافق بين الاحتياجات المتنامية والظروف المختلفة[٦].

ففي ضوء مفهوم الاستخلاف فان الإسلام حين يفرض قيوداً تحدد حرية الفرد إنما يهدف من ذلك إلى إقرار العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بين الدخول وعدم تركيز الأموال والثروات في أيدي فئة قليلة ومن ثم تجريد رأس المال من طغيانه الذي قد يذهب بمصالح الأفراد سواء على مستوى دنياهم أم دينهم[٧].

٣- المنافسة التامة:

أتاح النظام الرأسمالي لأفراد المجتمع المنافسة من اجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. ولذلك اعتبرها احد أهم المقومات التي يقوم عليها النظام الرأسمالي إذ تعمل على تجديد الابتكار وإدخال التحسينات الفنية التي ترفع من جودة الإنتاج ويخفض التكاليف بما يحقق الكفاءة الإنتاجية، إلا أن ذلك أدى إلى ظهور نتائج سلبية تمثلت في تبديد جانب من قوى الإنتاج، إذ يتحمل المنتج في النظام الرأسمالي مخاطر اقتصادية كبيرة لأن هذه السلع تنتج الى السوق ولا يجد المنتج مرشداً له في تحديد إنتاجه سوى ما يتنبّأ به من احتمالات تقلبات الطلب على سلعته في المستقبل، فأما ان يربح أو يخسر، وكذلك تؤدي المنافسة بين المشروعات الى القضاء على بعض المشروعات الصغيرة مما يؤدي الى تحييد جانب من قوى الإنتاج[٨].

لقد أطلق الاقتصاد الإسلامي الحوافز للأفراد بشرط عدم الأضرار بالمجتمع ووضع للمنافسة بينهم قواعد أعطى للدولة الحق في التدخل في المعاملات الاقتصادية لضمان سيادتها وعلاج كل انحراف عنها ولم يضع حدوداً على دخول الأفراد للعمل لكي

تكون لديهم الحوافز الكافية لبذل أقصى الجهود لخدمة مجتمعاتهم وأنفسهم والاستفادة من كافة الوسائل العلمية والفنية ليحقق لهم مستوى لائق من المعيشة وتقدم اقتصادي مستمر[٩]، ولكي يمنع الإسلام سيادة الأنانية وحب السيطرة والاستغلال وضع جملة من الضوابط على ممارسة النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتعامل في السوق بصفة خاصة بحيث لا يتحول مفهوم الربح من حافز للإنتاج إلى هدف نهائي يسعى المنتجون والبائعون الى تعظيمه[١٠]، إضافة إلى مقومات أخرى مثل الموائمة بين المصلحة الخاصة والعامة والتوافق بين الجانب المادي والروحي.

المبحث الثاني
التوازن السلعي

يعد مفهوم التوازن من المفاهيم المألوفة في الاقتصاد فعندما يقال ان النظام الاقتصادي في حالة توازن فهذا يعني ان المتغيرات المهمة لا تظهر عندما لا تكون هناك ضغوط أو قوى تحدث التغير في هذه المتغيرات، لقد اختلفت النظريات الاقتصادية في كيفية تحقيق التوازن إذ يرى التقليديون ان تحقيق التوازن الكلي للاقتصاد يعتمد على قانون ساي الذي ينص على ان العرض يخلق الطلب عليه، وتحقق عند مستوى التوظيف الكامل بالنسبة للمجتمع. فإذا لم يصل المجتمع الى هذه الحالة فان الاقتصاد سيعاني من الاختلال وعدم الاستقرار[١١]. إلا ان كينز يرى ان التوازن ممكن ان يتحقق من دون الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل، وان الطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى التوظيف الكامل إذ ركز كينز في بحثه على العوامل التي تحدد حجم الطلب، فالطلب الفعال في رأيه هو الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم وهذان يشكلان المكونين الرئيسين للطلب الفعال[١٢].

فالتوازن في الاقتصاد الكلي لا يتحقق إلا عندما يتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي في المجتمع فإذا كان العرض الكلي يمثل كمية السلع والخدمات التي يرغب البائعون في بيعها[١٣] فان ذلك يعني ان مفهوم العرض الكلي يرتبط بدراسة الإنتاج إذ لا يمكن زيادة العرض الكلي الا من خلال زيادة الإنتاج وهذا بدوره يعتمد على زيادة استغلال عناصر الإنتاج، ان تمثيل العرض للكمية التي يسعى البائعون إلى بيعها يوضح

العلاقة بين العرض والأسعار فكلما ارتفع السعر زادت الكميات المعروضة والعكس صحيح، لذلك فليس من الضرورة ان يتساو ى العرض مع الإنتاج في أي فترة، فقد تختلف الكمية المعروضة عن الكمية المنتجة لأسباب عديدة، فالعرض إذاً هو الخطوة النهائية في العملية الانتاجية(١٤). واذا كان الكلام عن العرض الكلي يبدأ بالانتاج فان النظر الى الإنتاج يمكن ان يكون من زاويتين(١٥) **الأولى- التكنلوجيا:** وهي التي تبحث في العلاقة بين المستخدم والمنتج أي في العلاقة بين مقدار عوامل الإنتاج المستخدمة في انتاج سلعة معينة ومقدار الناتج الذي يمكن الحصول عليه من هذه السلعة.

الثانية- الاقتصادية: وهي التي تبحث في تحقيق أقصى قدر ممكن من الإنتاج باستخدام كمية محدودة من الموارد وباقل تكاليف ممكنة.

يعرف الاقتصاد الإسلامي الإنتاج بانه ذلك الجهد الدائب في تسخير موارد الثروة ومضاعفة الغلة من اجل رضاء المجتمع ودعم وجوده وقيمته العليا(١٦). فهو يهدف اذا الى اشباع الحاجات المادية والمعنوية، ويعطي الاهمية الاولى للقيم الاخلاقية والاخوة الاسلامية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك يهدف الى تحقيق أقصى درجة من الانضباط بالقيم الاسلامية التي يلتزم بها المستثمر المسلم مع تعظيم الاجر والربح في قياسه بالمشاريع الانتاجية فالربح لا يكون هو الغاية من القيام بالانتاج وانما هو وسيلة لتحقيق غاية هي خلق المجتمع المتكامل(١٧). إذ وضع الإسلام مجموعة من العوامل التي تحرك الاستثمار تتمثل بالاتي:

١- تحريم المقامرة.

٢- وجوب الزكاة.

٣- تحريم الربا (الفائدة).

فالفرد المسلم يمتنع عن المقامرة والربا لما تخلفه هذه المعاملات من اضرار اقتصادية سلبية على الجانب الانتاجي من جانب، ومن جانب آخر يلتزم بالزكاة فهي لا تمثل عبئاً على المستثمر بل تزيد من دافعه الاستثماري وبالتالي يؤدي ذلك الى زيادة الإنتاج وكذلك فان الايمان بالله يزيد من نشاط الفرد الانتاجي من خلال(١٨):

١-انه يعمل بنشاط متجدد متقن لقوله ﷺ: «**ان الله يحب اذا عمل احدكم عملاً ان يتقنه**» والاتقان يحسن نوعية الانتاج وزيادته.

٢- انه يجعل المسلم اكثر قدرة على تحمل المخاطر في النشاط الانتاجي، فكلما زادت القدرة على تحمل المخاطر كلما تنوع الاستثمار اذ يلج رأس المال كافة المجالات.

الطلب الكلي

بقصد بالطلب الكلي: مجموع القيم من السلع والخدمات وهو بذلك يمثل الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري. فالطلب الفعال يشمل على عنصرين[١٩]:

أ- الطلب على الاستهلاك.

ب- الطلب على الاستثمار.

وفي الاقتصاد الرأسمالي يخضع كل من هذين العنصرين الى مجموعة من العوامل المؤثرة أو المحددة لهما، فالطلب على الاستهلاك يتوقف على العوامل التالية[٢٠]:

١- ثبات مستوى الأسعار.

٢- التغير في أذواق المستهلكين.

٣- التغير في أسعار الفائدة.

٤- التغير في الدخل.

فالطلب الاستهلاكي يرتبط بعلاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار قل الطلب الاستهلاكي والعكس صحيح، ويرتبط بعلاقة طردية مع الدخل فكلما ارتفع الدخل زاد الاستهلاك وإذا انخفض الدخل انخفض الاستهلاك، وهذا يحدث مع فرضية الرشد والعقلانية للمستهلك في الاقتصاد الوضعي، اما الطلب الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي فانه يختلف عما موجود في الاقتصاد الوضعي، من زاوية تغير الدخل باتجاه الارتفاع لا يؤثر كثيراً على الاستهلاك لأن المستهلك المسلم في ضوء نظرية الاستخلاف والتأثير الإيماني يفرض عليه ان يسلك الوسطية في الإنفاق يوجهه في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ٦٧ ﴾[٢١].

والقوام يعني الوسطية في هذه الآية، ان المفهوم الاستخلافي يؤثر على كمية الاستهلاك ونوعه على الرغم من انه محدد بالقدرة الشرائية للفرد، وهذه تجعل من العقلانية والرشد صفة ملازمة للمستهلك المسلم وليست فرضية كما في الاقتصاد الوضعي، كما ان عملية الإنفاق على شراء السلع والخدمات مرتبة إسلامياً وفق سلم

الحاجات الذي وضعه الإسلام الذي يبدأ بالضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات، فالمستهلك المسلم يبدأ بإشباع الضروريات ثم ينتقل الى المراتب الأخرى، كما لا يحق له ان يزيد من الاستهلاك الترفي المتمثل بالإنفاق على السلع الكمالية لقوله تعالى: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ ﴾[٢٢]. وهنا قد تكون أذواق المستهلك قليلة التأثير إسلامياً لأن الرغبة التي تجعل من الحاجات غير متناهية مسيطر عليها في ضوء نظرية الاستخلاف والتأثير الإيماني فتتحول الرغبة من ظاهرة غير قابلة للضبط والتحكم الى ظاهرة قابلة للضبط والتحكم في الإسلام. لأن الفرد المسلم لا يكون اسير رغباته ونزواته وهواه.

لقد وضع الاقتصاد الإسلامي جملة من العوامل المؤثرة في الطلب الكلي تتمثل في:

أ- التأثير على الإنفاق الاستهلاكي من خلال[٢٣]:

١- ترشيد الإنفاق الاستهلاكي.

٢- توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

٣- توفير مدخرات لتنمية الاقتصاد.

ب- التأثير في الادخار: إذ يوازن الفرد دخله بين الإنفاق والادخار.

ج- توزيع الدخل بما يضمن مستوى معيشي مناسب.

اما بالنسبة للاستثمار فانه يخضع في الاقتصاد الرأسمالي الى المحددات التالية[٢٤]:

١-الكفاية الحدية لرأس المال، وهي عند كينز تمثل تكلفة إحلال الأصل الرأسمالي، فلدينا يعني اصل بقيمة ٣٠٠٠ دينار ويتوقع ان يحصل على أرباح في السنة الأولى ١١٠٠ دينار والسنة الثانية ٢٤٢٠ دينار فان ثمن العرض سيكون ١٠% فإذا كانت الأرباح أكثر من سعر الفائدة فان الكفاية الحدية اكبر من الفائدة يقول كينز ان انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عن معدل الفائدة تؤدي الى انخفاض الاستثمار.

٢-سعر الفائدة[٢٥].

اما الانفاق الاستثماري فانه يتأثر في الاقتصاد الإسلامي بعوامل هي[٢٦]:

١-تحريم الاكتناز، وبذلك يتم توجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار.

٢-الغاء الفائدة على رأس المال.
٣-توفير ضمانات للمستثمرين، من خلال سهم الغارمين من موارد الزكاة. والذي يدفع الى الذي عليه دين.
٤-الحد من تقلبات الاسعار.
٥-تكييف نمط الاستثمار مما يؤدي الى تناسب الهيكل السلعي للعرض مع الطلب.

توازن الادخار والاستثمار**

شكل قانون ساي الاساس في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الى ان جاء كينز ونقد هذا القانون واعتبر ان المشكلة الاولى هي الطلب الفعال وعناصره كالاستهلاك والتراكم والعوامل التي تحدد حركة هذه العوامل فهو يحدد سبب الأزمات قصور الطلب وليس العرض، كان الاقتصاد الكلاسيكي ينطلق من ان الاستثمار يتكيف اوتوماتيكا مع مستوى الادخار بفعل معدل الفائدة بحيث ينعدم التفاوت بينهما اما كيتز فقد وجد ان حجم الاستثمار يتعرض في الواقع الى عدة عوامل منها انخفاض معدل الربح على رأس المال وثبات سعر الفائدة[٢٧]، ان مقدار الادخار عند كيتز ينجم عن المسلك الجماعي للمستهلكين الفرديين ومقدار التوظيف ينجم عن المسلك الجماعي للمنظمين الفرديين، فان هذين المقدارين متساويين بالضرورة لأن كل واحد منهما مساو لزيادة الدخل على الاستهلاك، فإذا قلنا ان الدخل مساو لقيمة الإنتاج وان التوظيف مساو للجزء غير المستهلك من الإنتاج الجاري، وان الادخار مساو لزيادة الدخل عن الاستهلاك فعند ذلك يتساوى الادخار مع الاستثمار[٢٨].

ان التوازن في السوق السلعي لا يتحقق الا عند مساواة الادخار مع الاستثمار، إذ يتساوى عرض السلع والخدمات المتمثل بالناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي والذي يتوزع بين الدخل المخصص للاستهلاك والجزء المتبقي منه الى الادخار مع الطلب على السلع المتمثل بالانفاق على الاستهلاك والاستثمار أي:

$$= C + s$$
$$= C + I$$

وبما ان الدخل المخصص للاستهلاك هو نفسه الانفاق الاستهلاكي فانه يطرح من طرفي المعادلة فيتحقق شرط التوازن[٢٩]:

$$S = I$$

ركزت الرأسمالية في دراستها لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار على قانون ساي لذلك فان الطلب الاستهلاكي يمثل الدافع الاساسي للإنتاج وان الافراد يحصلون على دخلهم من خلال الإنتاج، فضلا عن فرضية وجود المنافسة التامة في اسواق السلع المنتجة واسواق عناصر الإنتاج وان تحديد الثمن يتم من خلال تلافي العرض والطلب، إذ ان الدخل المنفق في الاستهلاك والباقي ينصب في الادخار ويمثل الادخار تسرب من التيار الدائري، ويمثل الاستثمار حقن في التيار الدائري فيتساوى الادخار والاستثمار[٣٠]. كان الفكر الكلاسيكي قبل كينز يبرهن على ان اساس نمو الاقتصاد هو الامساك عن الاستهلاك الا ان كينز غير هذه النظرة وقال ان مجرد تقليل الاستهلاك ليس كافياً من اجل بناء المدن بل ان الحالة الاستثمارية هي التي تخلف العالم فعندما يزداد الاستثمار يرتفع التراكم حول الحاجة الى الاقتصاد[٣١].

ان دراسة التوازن السلعي يتطلب دراسة الاستهلاك والاستثمار من اجل الوصول الى حالة التوازن بين الادخار والاستثمار وتختلف دوال هذين في الاقتصاد الرأسمالي والاسلامي، وفي الاقتصاد الرأسمالي تتكون دالة الاستهلاك من:

$$C = a + by$$

وان: $S = y - c$

وبالتعويض: $S = y - a - by$

والاستنتاج يكون: $S = y\,(a - b)$

اما شرط التوازن فهو[٣٢]: $S=Y$

ان نمط الاستهلاك الإسلامي في ضوء نظرية الاستخلاف تكون العقلانية هي صفته البارزة مع وجود الضوابط التي تحدد الاستهلاك الإسلامي مثل منع الاسراف والبخل والانفاق لأجل الترف الى ان يكون الميل المتوسط للاستهلاك في دالة الاستهلاك الإسلامي اقل منه في الوضعي، إذ تعمل الزكاة على تضييق الفجوة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل لانها تؤخذ من الاغنياء الذين يكون ميلهم الحدي للاستهلاك واطئاً لان دخلهم عال، وتعطى للفقراء الذين يكون ميلهم عال جداً ويؤدي ذلك الى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستثمار[٣٣].

ووفقاً لذلك تكون دالة الاستهلاك الإسلامي اعلى من دالة الاستهلاك الوضعي كما في الشكل (١) حيث + م دالة استهلاك اسلامي:

غ دالة استهلاك وضعي

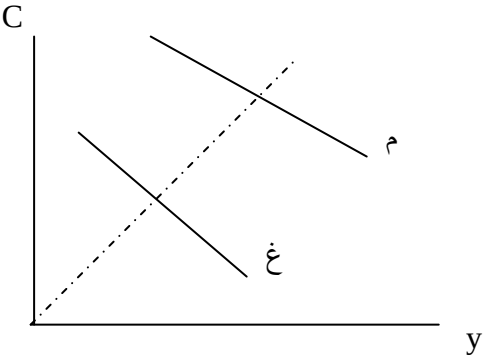

الشكل رقم (١) دالة استهلاك اسلامي[٣٤]

وتعمل الزكاة على توجيه الاستثمار من خلال تأثيرها على توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار إذ يخرج المستهلك جزءاً من الدخل لأجل الاستهلاك حيث يعمل تحديد نمط الاستهلاك الإسلامي إلى ايقاف تصور المستهلك بزيادة استهلاكه لصالح الادخار[٣٥].

ان تأثير الزكاة في الاستهلاك يحقق النتائج التالية في الأمد القصير:

١-زيادة الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء التي يعاد توزيع الدخل لصالحها.

٢-تكييف الهيكل السلعي للطلب الكلي بزيادة الطلب على الضروريات لأنها مرتفعة لدى الفقراء وانخفاض الطلب على الكماليات في المجتمع.

اما بالنسبة للاستثمار فان معدل الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي يؤثر على تحديد حجم الاستثمار وبالتالي يؤثر على العرض الكلي والطلب الكلي، إذ يمثل معدل الفائدة عاملاً حاسماً في تحديد التعادل بين الادخار والاستثمار حيث العلاقة طردية مع الادخار وعكسياً مع الاستثمار.

ووفقاً لذلك فان الاستثمار يتحدد بالمقارنة بين الكفاءة الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة فإذا افترضنا ثبات الكفاءة الحدية للاستثمار فانه يصبح دالة سعر الفائدة[٣٦].

ويمكن صياغة العلاقة بالآتي:

الميل الحدي للاستثمار: $I = h - gr\ g$

حيث h يمثل الاستثمار التلقائي

r سعر الفائدة

ان استمرار المستثمر بالاستثمار يتوقف في الاقتصاد الرأسمالي على المقارنة بين الفائد الحدي للاستثمار مع معدل الفائدة فهو يستمر طالما كان الميل الحدي للاستثمار اكبر من الفائدة فالادخار يعتمد على حجم الدخل فهو دالة متزايدة الحجم الدخل:

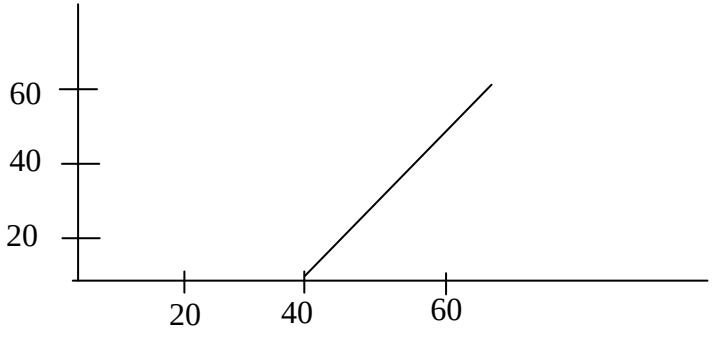

شكل رقم (٢)

يبين ان الادخار دالة متزايدة لحجم الدخل القومي

اما الاستثمار فانه يتأثر بمعدل الفائدة فهو دالة عكسية لمعدل الفائدة مع افتراض ان مستوى الاسعار مستقر كما وضحه الشكل (٣):

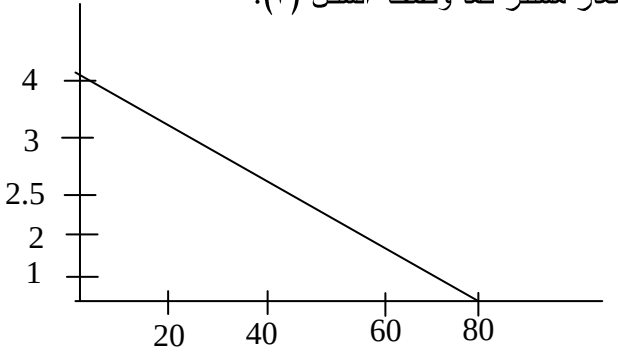

شكل رقم (٣)

يبين ان الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة

واما التوازن بين الادخار والاستثمار[٣٧]. والذي يتحد من خلال العلاقة الدخل ومعدل الفائدة وكما في الرسم البياني (٤):

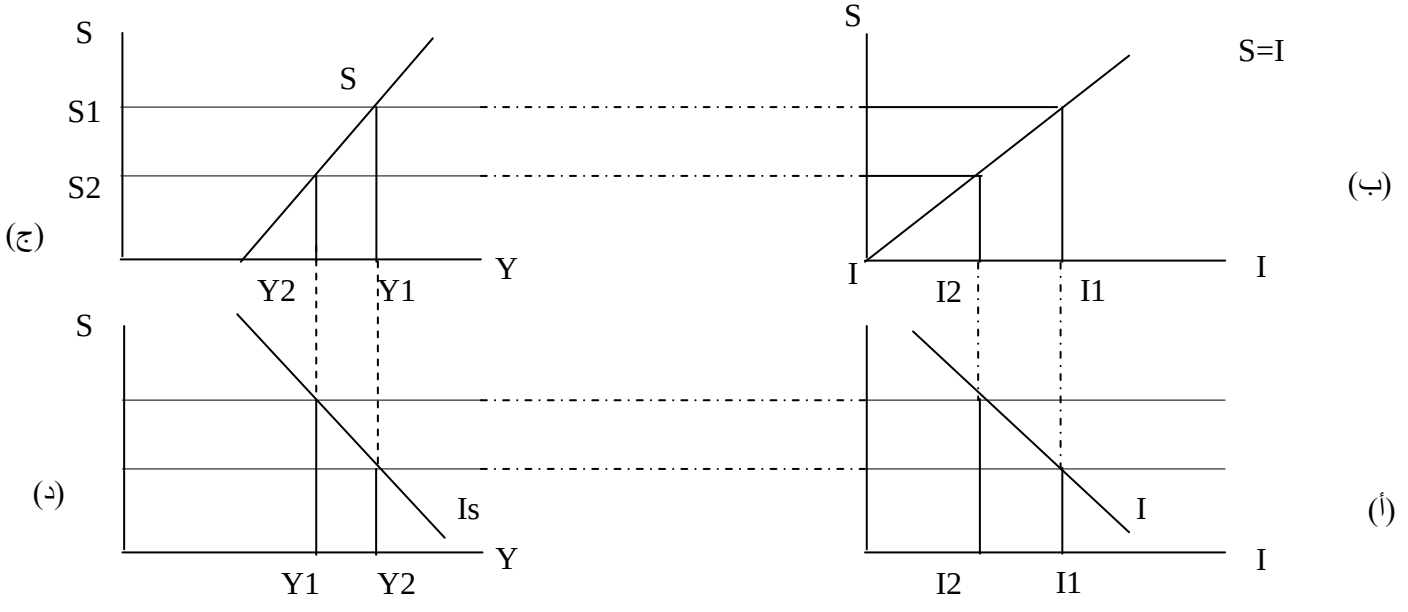

شكل رقم (٤)

اما في الاقتصاد الإسلامي فانه حرم الربا (الفائدة) وبالتالي فان المستثمر يستمر حتى اذا نزل المعدل الحدي عن الصفر وهو معدل الزكاة الذي يبلغ ٢،٥% وكذلك يحرم الاكتناز فان المدخرات تذهب نحو الاستثمار تلقائياً مما يرفع من كمية الإنتاج. إذ ينعدم تأثير الزكاة على توقعات المستثمرين[٣٨].

يرافق ذلك تحريم المقامرة التي تجعل معدل عائد رأس المال يتذبذب في الاقتصاد الرأسمالي.

يقوم التوازن في سوق السلع والخدمات الإسلامي على توازن كل من الادخار والاستثمار (شكل أ) اما الادخار يحدد مستوى الدخل (ب) واما الاستثمار يتحدد بكل من عائد المشاركين المتوقع من الاستثمار والدافع الإسلامي للاستثمار لتحقيق نفع للمجتمع[٣٩].

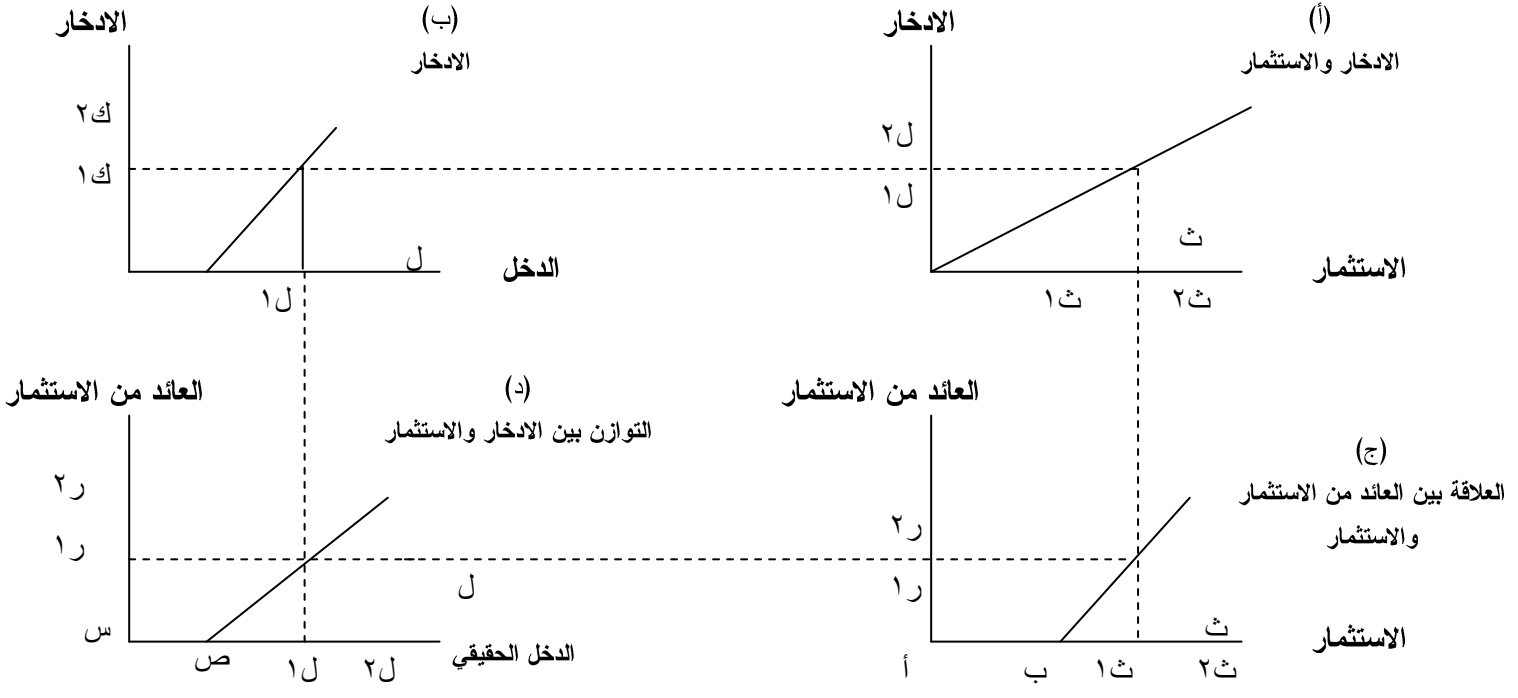

شكل رقم (٥) توازن السلع في السوق الاسلامي

فالتوازن في هذا السوق يتحقق عند مستوى من الدخل هـول١ التحقيـق معـه استثمار قدره ث١ يتساوى مع الادخار وقدره د١، ويغير معدل العائد علـى الاسـتثمار بتغيير كل من الدخل والاستثمار باتجاه طردي كأرتفاع العائد الـى د٢ يرتفـع مسـتوى الاستثمار الى ث٢ ويزداد الدخل الى ل٢ كما يزداد الادخـار الـى د٢ ليتسـاوى مـع الاستثمار ث٢ فيتحقق التوازن.

عرض النقد والطلب عليه

يتأثر عرض النقد في الاقتصاد الرأسمالي بسعر الفائدة حيـث تكـون العلاقـة طردية بينهما فكلما ارتفع سعر الفائدة زاد العرض واذا انخفض سـعر الفائـدة انخفـض العرض اما كينز فانه يرى ان الطلب على النقود ينقسم الى[٤٠]:

١- طلب للمعاملات.

٢- طلب للاحتياط.

٣- طلب للمضاربة.

يتطلب التوازن في السوق النقدي ان تكون هناك مساواة بـين عـرض النقـود وطلبها وعلى ضوء تقسيم كينز لأنواع الطلب على النقود يكون الطلب لأجل المعـاملات والاحتياط دالة في الدخل.

$$(Lt = k (y$$

اما الطلب لأجل المضاربة فانه دالة عكسية لمعدل الفائدة

والطلب الكلي لهذين الفرضين $Ls = I (r)$

$$(L = Lt = k (y) + (Ls) = I (r$$

اما عرض النقود فهو عامل خارجي = m[٤١].

وتكون الفائدة دوراً مهماً في التوازن النقدي يزيد من حالة التعقيد بـين السـوق السلعي والنقدي إذ ان الطلب على النقود تحكمه ظروف السوق السلعي[٤٢]. إذ يؤدي زيادة الدخل الى زيادة الطلب على النقود لأغراض المعاملات وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة أي زيادة المعروض النقدي يؤدي الى زيادة الدخول بالنسبة للأفراد ثم زيـادة الطلـب ثـم

الوصول الى الاستخدام الكامل بعدها فان الطلب السلعي يتناسب عكسياً مع المستوى العام للأسعار حيث ان العرض النقدي يحدد دالة الطلب الكلي(٤٣).

وتفترض حالة التوازن النقدي المساواة بين L-m افتراض ثبات الأسعار واستقراها كما في الشكل التالي الذي يبين أنواع الطلب وتوازن Lm.

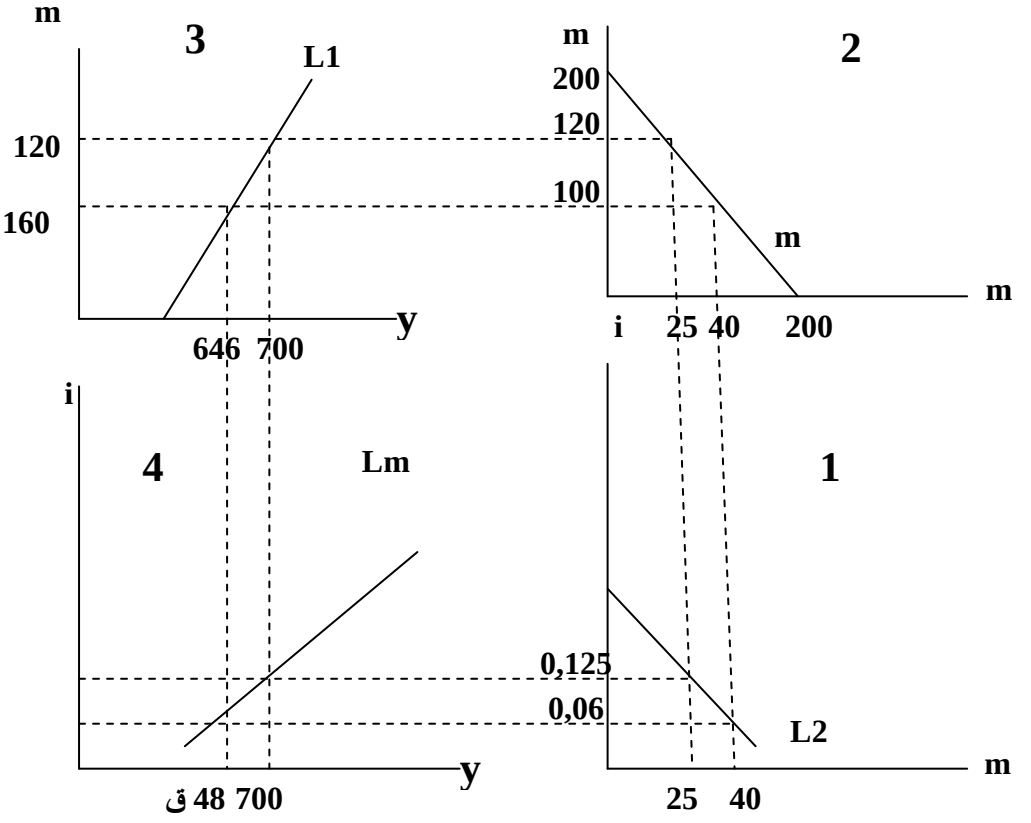

الشكل رقم (٦)

يمثل منحني L2 الطلب على المضاربة ومنحني m عرض النقود ومنحني L1 الطلب للمعاملات ومنحني Lm يمثل التوازن بين الطلب على النقود وعرضها.

لقد كان الكلاسيك يعتقدون ان سعر الفائدة يتحدد بالتعادل بين عرض النقد والطلب عليه واضاف كينز ان كمية النقود هي العامل الثاني الذي يساعد على توازن عرض النقد والطلب عليه[٤٤]. لذلك فعند تحديد منحني التوازن (L m) يفترض ثبات حجم كمية النقود ومعدل الفائدة. اما الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي فانه يتركز على طلب المعاملات والطلب بدافع الاحتياط فيكون قليل جداً وينعدم فيه الطلب لاجل المضاربة. لذلك يكون كل من العائد الاستثماري والدخل محدودان للتوازن في عرض النقد والطلب عليه كما في الشكل التالي:

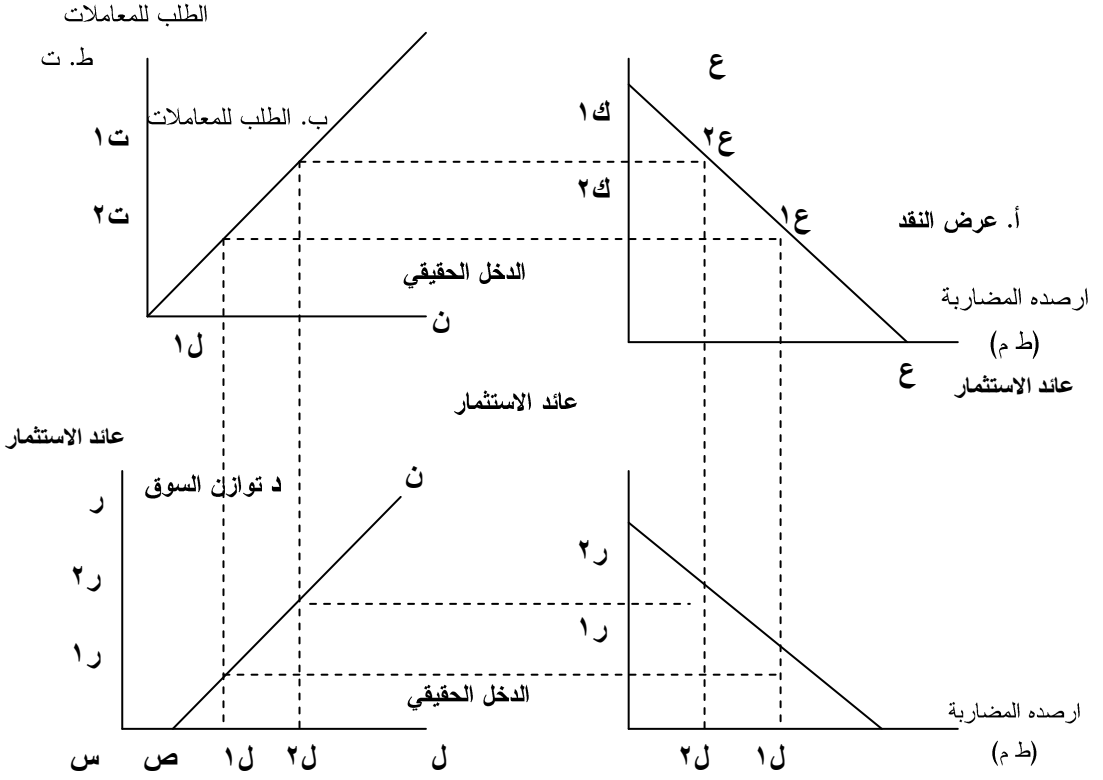

الشكل رقم (٧) توازن سوق النقد في اقتصاد الإسلامي

إذ يعتبر الطلب على المعاملات يشمل الطلب للاحتياط والدخل القومي يتحدد في الجزء (د) من الشكل عند النقطة (ل١) وعند هذا المستوى من الدخل يتحدد الطلب على النقود للمعاملات (ك١) في قسم ب كي يتحدد عرض النقود عند عين، في القسم (أ). اما طلب المضاربة فيمثله ك٢ فعند تغير الدخل الى ل١ سيحدث مع معدل العائد (ر٢) يرتفع منحني عرض النقود الى (ع٢) ويزداد الطلب على المعاملات الى (ك١) ويتحدد طلب المضاربة عند ك٢ وهكذا يصحب تغير عائد الاستثمار تغيراً موازياً في الدخل بصحبة زيادة في كل من عرض النقد والطلب عليه فيحقق التوازن(٤٥).

هناك جملة من الاسباب تجعل من حالة التوازن غير دائمة في الاقتصاد الرأسمالي منها ما يتعلق بالادخار والاستثمار والاستهلاك ففي الاقتصاد الوضعي يكون معدل الفائدة احد اسباب زيادة الادخار أو توجهه نحو الاغنياء لان الميل الحدي للاستهلاك عند الاغنياء قليل وبالتالي يؤدي ذلك الى نقص الاستهلاك، أو ان مدخرات الاغنياء لا تجد مجالاً للتوظيف وبالتالي يقل الاستثمار.

في حين ان الطلب الإسلامي يكون الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء وقفصا مع وجود الزكاة وعدالة التوزيع، اما مدخرات الأغنياء في الإسلام فأنها توجه نحو الاستثمار بسبب وجود الزكاة وإلغاء الفائدة(٤٦).

واذا كانت الزكاة هي الفريضة المالية الدورية في الاقتصاد الإسلامي فأنها تلعب دوراً مهماً في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عبر المحاور التالية(٤٧):

١-تؤدي الى ارتفاع الطلب الاستهلاكي لأنها تنفق على ذوي الميل الحدي العال للاستهلاك.

٢-تؤدي الى زيادة الاستثمار من خلال:

أ. تنفق بصورة أدوات إنتاج أو أصول ثابتة كعقارات الفقراء تدر لهم دخلاً.

ب. تسهل عملية التحويل للعمليات الاستثمارية سهم الغارمين.

ج. عند القائلين ان سهم في سبيل الله يشمل كل سبل الخير فانه يدخل في ذلك مشاريع البنى التحتية.

د. فرض الزكاة يدفع أصحاب الأموال التي تجب عليها الزكاة إلى استثمار أموالهم وعدم تعطيلها.

فالزكاة تنفق بصورة سائلة عندما يكون هناك قصور في الطلب الكلي، أو تختار طرق الانفاق التي تؤكد عن الاستثمار عندما يكون هناك نقص في العرض الكلي، فالسياسة المالية الزكوية تمنع من ارتفاع الأسعار.

الخاتمة

اما اهم النتائج التي توصل اليها البحث:

١-اختلاف الرؤية الفلسفية لكلا النظامين في تجسيد مفهوم التوازن.

٢-اهتمام الاقتصاد الإسلامي بدراسة سلوك المستهلك.

٣-تقتضي دراسة التوازن السلعي دراسة العرض الكلي والطلب الكلي.

٤-ايضاح العوامل المؤثرة على الطلب الكلي في الاقتصاد الإسلامي.

٥-ايضاح العوامل المحددة للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

٦-يختلف الطلب على النقود في الإسلام عنه في الرأسمالي إذ لا وجود للطلب على المضاربة.

٧-يلعب الدخل وعائد الاستثمار دوراً مهماً في التوازن النقدي في الاقتصاد الإسلامي وليس سعر الفائدة.

٨-ان الزكاة تلعب دوراً مهماً في زيادة الاستثمار وتوزيع الدخل.

هوامش البحث

(١) الاقتصاد الاسلامي، الاقتصاد الكلي: محمد عبد المنعم عفر، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٥م، ص٢٠٩.

(٢) اقتصادنا: محمد باقر الصدر، دار احسان، ايران، ٢٠٠٤، ص٢٥٤.

(٣) مبادىء الاقتصاد: صالح يوسف عجينة، ص٣٢.

(٤) الاقتصاد الاسلامي مفاهيم ومرتكزات: محمد احمد صقر، ص٣٦.

(٥) النظرية الاقتصادية الاسلامية- اتجاه تحليلي: يوسف عبد الله الزامل، ابو علام جيلالي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٩٩٦، ص١٨.

(٦) النظام الاقتصادي الاسلامي: عمر، ص١٤.

(٧) رؤية اسلامية للتخطيط الاقتصادي: عبد الهادي النجار، بحث مقدم الى ندوة الاقتصاد الاسلامي، جدة، ١٩٨٥، ص٨٥.

(٨) اصول الاقتصاد الاسلامي: محمد حلمي، ص١٥٣.

(٩) النظام الاقتصادي الاسلامي: عمر، ص٢١.

(١٠) مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام: سعيد سعد مرطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٤، ص١٢٤.

(١١) النظرية الاقتصادية الكلية: صقر احمد صقر، الكتاب الثاني الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٣، ص٩٥.

(١٢) الكيزية الحديثة، تطور الكيزية والتركيب الكلاسيكي الحديث: ايرنام، اساد تشايا، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص٢٧.

(١٣) النظام الاقتصادي الاسلامي: محمد عبد المنعم، دار المجتمع العلمي، جدة، ١٩٧٩، ص١٦٩.

(١٤) مبادىء علم الاقتصاد: عمر محي الدين، عبد الرحمن يسري، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٤، ص٢١٦.

(١٥) مباديء علم الاقتصاد: كريم مهدي الحسناوي، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ط٢، ٢٠٠٧، ص١١١.

(١٦) مستقبل علم الاقتصاد ومن منظور اسلامي: محمد عمر، ترجمة رفيق يونس المصري، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ص١٠١.

(١٧) النظرية الاقتصادية الاسلامية- اتجاه تحليلي: الزامل، يوسف عبد الله، يوعلام جيلالي، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع الرياض، ط١، ١٩٩٦، ص٧٥.

[١٨] دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي: عبد الرحمن يسري، الدار الجامعية، طبع نشر توزيع، ٢٠٠١، ص٦٨.

[١٩] التحليل الكلي والدورات التجارية: اسماعيل محمد هاشم، دار الجامعة المصرية، ١٩٧٣، ص١٠٩.

[٢٠] المصدر نفسه، ص١٠٩.

[٢١] الفرقان: ٦٧.

[٢٢] الاسراء: ٢٦.

[٢٣] الاقتصاد الاسلامي- الاقتصاد الكلي: عفر، محمد عبد المنعم.

[٢٤] النظرية العامة في الاقتصاد: كينز، جون منر، ترجمة نهاد رضا، منشورات دار فلسفة الحياة، بيروت، ص٢٠٥.

[٢٥] اسماعيل محمد هاشم، التحليل الكلي، ص١٥٥.

[٢٦] عفر، الاقتصاد الكلي، ص٢١١.

* يعرف كينز الادخار: انه ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك حاليا فهو اذن يمثل الفرق بين الدخل والاستهلاك والاستثمار بانه قيمة الانتاج الذي لم يستهلك او هي الاضافة الجديدة للمخزون من الاصول الرأسمالية خلال فترة معينة.

* اسماعيل محمد هاشم، ص١٠٢.

[٢٧] ايرنام ٠اسادتشيا: تطور الكيزية الحديثة، ص٣٠.

[٢٨] النظرية التامة: كينز، ص٨٧.

[٢٩] التحليل الاقتصادي الكلي: الادريسي، عبد السلام ياسين، ص٣٦٤.

[٣٠] التوازن الاقتصادي الكلي بين النظم الوضعية والاسلام: شيماء فالح حسن، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، ١٩٩٥، ص٢٥.

[٣١] تطور الكيزية: ايرنام اسادتشيا، ص٢٥.

[٣٢] الادريسي، ص٣٦٥.

(٣٣) التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاسلامي: متولي محمد مختار، مجلة ايمان الاقتصاد الاسلامي، العدد ١، جدة، ١٩٨٣، ص٨.

(٣٤) عفر، ص٢١٦.

(٣٥) الآثار الاقتصادية للزكاة: المؤمن، رياض، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، المركز الثقافي الاسلامي، اربت، ١٩٨٩، ص٧.

(٣٦) الادريسي، ص٣٦٧.

(٣٧) الاقتصاد الكلي: البيرماني، خزعل، مطبعة الديوانية، ١٩٨٧، ص٤٢٨.

(٣٨) فقه الزكاة: القرضاوي، يوسف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٧٧، ص١٠٥٨.

(٣٩) الاقتصاد الكلي: عفر، ص٢٥٥.

(٤٠) النظرية العامة: كينز، ص٢٠٢.

(٤١) خزعل اليرماني، ص٤٢٩.

(٤٢) Ritterl, The Role of money in keyneision, Theory in mmueller (ed) Reading Sin macraecaum C S. 161

(٤٣) صقر احمد صقر، ص١٤.

(٤٤) النظرية العامة: كينز، ص٢٠٠.

(٤٥) عفر، ص٢٥٧.

(٤٦) عفر، ص٢٧٩.

(٤٧) صبحي فندي، ص٩٣.

المصادر

١-عفر، محمد عبد المنعم، النظام الاقتصادي الإسلامي، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٧٩.

٢-صقر، احمد صفر، النظرية الاقتصادية الكلية، الكتاب الثاني، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٣.

٣-عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الكلي، دار البيان للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٥.
٤-الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، دار احسان، ايران، ٢٠٠٤.
٥-عجينة، صالح يوسف، مبادىء الاقتصاد.
٦-صقر، محمد احمد، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات.
٧-مراد، محمد حلمي، اصول الاقتصاد، مطبعة نهضة مصر، مصر القاهرة، ١٩٦١.
٨-الزاعل، يوسف عبد الله، بو علام حيلالي، النظرية الاقتصادية الاسلامية، اتجاه تحليلي، دار عالم الكتب، االرياض، ط١، ١٩٩٦.
٩-عبد الهادي النجار، رؤية اسلامية للتخطيط الاقتصادي، بحث مقدم الى ندوة الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٩٨٥.
١٠-سرطان، سعيد سعد، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٤.
١١-محي الدين عمر، عبد الرحمن يسري، مبادىء على الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤.
١٢-الحسناوي، كريم مهدي، مبادىء علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ط١، ٢٠٠٧.
١٣-الادريسي، عبد السلام ياسين، التحليل الاقتصادي الكلي، البصرة.
١٤-حسن، شيماء فالح، التوازن الاقتصادي الكلي بين النظم الوضعية والاسلام، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، ١٩٩٥.
١٥-البيرماني، خزعل، مبادىء الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٧.
١٦-الكبيسي، صبحي فندي، التضخم واحتمالات الظهور وسبل المعالجة في الاقتصاد الإسلامي، بحث مطبوع في عدد المؤتمر العلمي لكلية العلوم الاسلامية- جامعة الأنبار، مجلد الأول.

١٧- متولي، مختار محمد، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة ابحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد ١، جدة، ١٩٨٣.
١٨- المومني، رياض، الآثار الاقتصادية للزكاة، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، المركز الثقافي الإسلامي، اربد، ١٩٨٩.
١٩- القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٣٧.
٢٠- Ritter, h, The Role of money in keuneision Theory in Mueller (ed) Reading sinmacroe conm CS.
٢١- ايرنام، اساد تنايا، الكينزية الحديثة، ترجمة عارف دليله، دار الطليعة للطباعة، بيروت.
٢٢- شابرا، محمد عمر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور اسلامي، ترجمة رفيق المصري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
٢٣- الزامل، يوصف عبد الله، بو علام جلالي، النظرية الاقتصادية الاسلامية، اتجاه تحليلي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٩٩٦.
٢٤- يسري، عبد الرحمن، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، طبع، نشر، ٢٠٠١.
٢٥- اسماعيل محمد هاشم، التحليل الكلي، الدورات التجارية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٣.
٢٦- كينز، جون ميز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، منشورات دار فلسفة الحياة، بيروت.

قائمة بمصادر الاشكال

١. الشكل رقم (١): محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الكلي، ص٢١٦.
٢. الشكل رقم (٢): خزعل بيرماني، الاقتصاد الكلي، ص٤٢٧.
٣. الشكل رقم (٣): خزعل بيرماني، الاقتصاد الكلي، ص٤٢٧.

٤. الشكل رقم (٤): يوجين أ.ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، مطابع الاهرام التجارية، ١٩٧٤، ص١١٨.

٥. الشكل رقم (٥): محمد عبد المنعم عفر، ص٢٥٥.

٦. الشكل رقم (٦): يوجين أ.ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، مطابع الاهرام التجارية، ١٩٧٤، ص١٥٣.

٧. الشكل رقم (٧): محمد عبد المنعم عفر، ص٢٥٧.